تاريخ الإرسال: 2023/01/26 تاريخ القبول: 2024/01/27

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-المأمول والواقع-دراسة تحليلية خلال الفترة 2006-2019

Small and medium enterprises Algeria - reality and expectations - an analytical study during the period 2006-2019

حدادي كلثوم* [1] عزاوي عبد الباسط[2]
[1]جامعة تامنغست (الجزائر)، keltoumhaddadidr@gmail.com
مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية DIDDUZOF
[2]جامعة تامنغست (الجزائر)، abdelbasset.azzaoui@yahoo.fr

الملخص:
تعتمد الجزائر في السنوات الاخيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنوع الاقتصادي، لذلك جاءت الضرورة لتسليط الضوء على مفهوم هذه المؤسسات وتعددها وتوزيعها بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإحصائيات صادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، وقد تم توصل للنتائج أبرزها لا يوجد مفهوم موحد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ سيطرت قطاع الخدمات؛ تمركز المؤسسات في مناطق الشمالية وشبه تهميش للمناطق الأخرى؛ توزيع المؤسسات غير متزن.

الكلمات المفتاحية:
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تطور؛ توزيع؛ المفهوم.
تصنيفات JEL: R12, O12, D02

Abstract:

The purpose of the study is to use an analytical descriptive method to emphasize the idea and reality of small and medium-sized firms in Algeria from 2006 to 2019. Statistics from the Ministry of Industry and Mines were used by the researcher.

* المؤلف المرسل

The study came to the following conclusions: - The notion of SMEs is not universally understood. While Algeria has embraced the quantitative criterion, every state classifies SMEs based on economic, technological, and policy reasons.

- How the number of small and medium-sized businesses has changed over time, including fluctuations brought on by the 2008 and 2014 fuel crises.
"-The service sector is predominant when it comes to the distribution of SMEs by industry.The northern areas have a concentration of SMEs, while other regions are marginalized, characterizing the geographical distribution of SMEs.

Keywords:
Small and medium enterprises; evolution; distributes; concept.
JEL: D02, O12, R12

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة القوة الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و هذا ما دفع العديد من الدول إلى دعم وتوفير سبل نجاحها ، و دعم إنشاء مؤسسات جديدة بهدف الرفع من عددها، ومن بين تلك الدول الجزائر التي تعتبر أن هذا

النوع من المؤسسات يعتبر من بين الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما دفعها إلى إنشاء أجهزة لدعمها وسن قوانيين و تشريعات لتنظيم نشاطها، إضافة إلى تنظيم ندوات وملتقيات علمية وورشات تعالج هذا الموضوع، ونتيجة لما سبق ذكره تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات المنصرمة وتوزعت عبر التراب الوطني نتيجة لعوامل بيئية ، مالية ، اجتماعية و اقتصادية.

وبناء على ما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

- كيف كان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2006-2019؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطور تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م؟
- كيف هو انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م؟

المنهج المتبع: قد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة كما هي وتحليل البيانات.

الأهداف:

الأهداف المرجو تحقيقها من هذه الورقة البحثية هي كما يلي:

- تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- ابراز تطور تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.
- ابراز انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب طبيعة القانونية بدولة الجزائر خلال القترة من 2006م إلى 2019م.
- ابراز انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب القطاع النشاط بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.
- ابراز انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

وتكمن أهمية الموضوع واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تعرف على النسيج الاقتصادي الجزائري ورصد تطور هذه المؤسسات.

قد تطرق لهذا الموضوع العديد من الباحثين الجزائريين فهو الشغل الشاغل هذه الأيام ومن بين هذه دراسات دراسة التي تم نشرها بتاريخ 2019/07/03 من طرف معطاالله محمد، بعنوان "تأثير عوامل ديمغرافيا المؤسسات على انشاء واندثار المؤسسات الصغيرة في الجزائر-دراسة إحصائية تحليلية (2002-2016)"، والدراسة الثانية فهي

عبارة عن مقال ل (مولاي امينة، 2020/06/30)، بعنوان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أما الدراسة الثالثة فهي أيضاً عبارة عن مقال ل (براي الهادي، 2020/09/03) بعنوان "عوامل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أما الدراسة الحالية فقد تميزت بحداثتها وتركيزها على توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك لأن نسيج الاقتصادي الجزائري يتميز بنسبة تتجوز 90% من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة
- المحور الثاني: تعداد المتوسطة والمؤسسات الصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2019
- المحور الثالث: انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2019

المحور الأول: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة

يحدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عدة عوامل نذكر منها العوامل الاقتصادية؛ العوامل التقنية؛ العوامل السياسية؛ العوامل السياسية؛ معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- العوامل الاقتصادية:

- تباين مستويات النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية نظراً للمستوي التكنولوجي المتقدم الذي وصلت إليه الدول المتقدمة مما انشاء فجوة تكنولوجية بين هذه الدول.
- الأنشطة الاقتصادية: يتميز اقتصاد الدول المتقدمة بتنوع الاقتصادي على عكس الدول النامية التي تعتمد على الأنشطة الاستراتيجية. (هالم، 2017)
- طبيعة فروع النشاط الاقتصادي: يتوزع النشاط الاقتصادي حسب طبيعة النشاط إلى عدت فروع كالنشاط التجاري الذي يتوزع إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، أو تجارة الخارجية وتجارة الداخلية، ويتوزع النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية تحويلية ومؤسسات صناعية الاستخراجية وكل منها يضم عدت فروع.

2- العوامل التقنية: أي مدى إدماج التقنية في عملية الإنتاج لدي المؤسسات، هل متمركزة في مصنع واحد؟ أي أنه تتجه نحو التوسع والحجم الكبير أو مجزأة أي مؤسسة ذات الحجم الكبير أو مؤسسة ذات الحجم الصغير.

3- معايير السياسية: يختلف مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من دولة إلى أخري حسب طبيعة السياسة المطبقة في الدول.

4- معايير التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تضع كل دولة معايير خاصة بها لتعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كالمعايير الكمية (معيار رأس المال، معيار عدد العمال، معيار الأصول، معيار كمية الإنتاج، معيار العمالة والمستثمر ورأسمال معاً، معيار رقم الاعمال، معيار الانتاجية)، وهناك المعايير النوعية (معيار المسؤولية، معيار الاستقلالية، الملكية، معيار طبيعة الصناعة، معيار قانوني...إلخ). (هالم، 2017)

وعرفت المؤسسات المتوسطة والصغيرة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعية الحقيقية على أنها مؤسسة تعتمد على معيارين الكميين ألا وهما معيار عدد العمال حيث أنها تشغل أقل من 200 عامل، ومعيار رقم أعمال حيث أن رقم اعمالها أقل من 10 مليون دينار جزائري. (براي، 2020)

أما البنك الدولي فقد عرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب عدد العمال حيث مؤسسات متناهية الصغر يعمل لديها أقل من 10 عامل، أما المؤسسة الصغيرة ما بين 50-100 عامل. (مولاي ، 2020)

وعرف المشرع الجزائري المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب المعايير الكمية؛ وهذا ما تنوه إليه في مفهوم المادة 05 من قانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن قانون توجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها كل مؤسسة سواءً كنت مؤسسة تقدم سلع و/أو مؤسسة توفر خدمة تضم من 1 إلى 250 عامل دائم خلال السنة، ورقم اعمالها السنوي أقل من 4 مليار دينار جزائري أو مجموع حصيلة السنوية أقل 1 مليار دينار جزائري عند أخر نشاط مقفل مدة سنة كاملة وايضاً تتمتع باستقلالية أي أنه على تجمع مؤسسات أو مؤسسة تمتلك رأسمالها بمقدار 75% فأكثر. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2017)

- **تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر:**

حسب قانون 17-02 عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة جداً والمؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة، حسب المواد 08، 09، 10.

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسة الصغيرة جداً والمؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال في سنة كاملة (دينار جزائري)	أو مجموع حصيلة في سنة كاملة (دينار جزائري)
حجم متوسطة	تتراوح بين 50 و250	تتراوح بين 400 مليون و4 مليار	تتراوح بين 200 مليون و1 مليار

حجم صغيرة	تتراوح بين 10 و49	أصغر من 400 مليون	أصغر 200 مليون
حجم صغيرة جداً	تتراوح بين 1 و09	أصغر من 40 مليون	أصغر 20 مليون

المصدر: بيانات المواد 8 و09 و10 من قانون 17-02، 2017، ص06.

المحور الثاني: تعداد المتوسطة والمؤسسات الصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2019

الجدول رقم (2): تعداد المتوسطة والمؤسسات الصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2019

عام	المؤسسات	عام	المؤسسات
2006	376767	2013	777816
2007	410959	2014	852053
2008	519526	2015	934569
2009	625069	2016	1022621
2010	619072	2017	1074503
2011	659309	2018	1141863
2012	711832	2019	1193339

مصدر: نشرة المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique، احصائيات خلال الفترة 2006 -2019، الاعداد (10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36).

الشكل رقم (1): تعداد المتوسطة والمؤسسات الصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2019

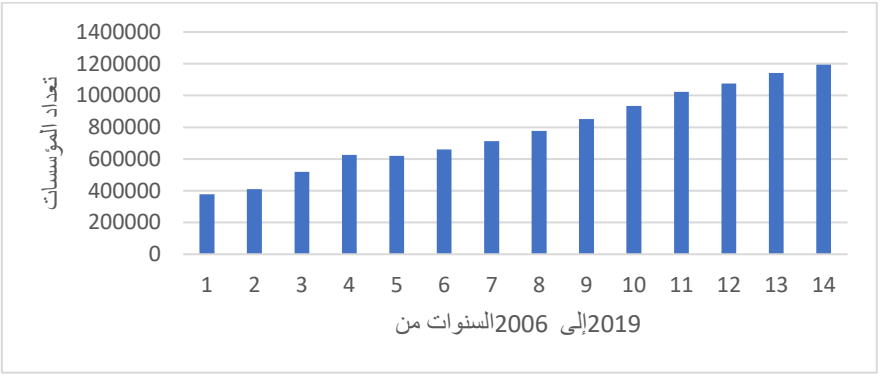

المصدر: مستخرج من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) نلاحظ تزايد مستمر في عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال فترة 2006-2009 وهذا يدل على جهود الدولة الجزائرية المبذولة لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من هيئات الدعم أو التسهيلات الممنوحة للمقاولين الراغبين بالإنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات.

ثم نتناقص في عدد المؤسسات من سنة 2009 إلى سنة 2010 وذلك يعود إلى مخالفات أزمة المحروقات سنة 2008 التي أثرت سلباً على مدخولات الدول الريعية من بينهم الجزائر مما اجبرها على تطبيق سياسة التقشف أي تقليل النفقات من بينها الدعم المالي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تزايد مستمر في عدد المؤسسات من سنة 2011 إلى سنة 2017 وهذا يعود إلى انتعاش سوق المحروقات وسياسة الدولة في تنويع الاقتصاد تفادياً للأزمات مستقبلية.

ثم تناقص مستمر في عدد المؤسسات من سنة 2017 إلى سنة 2018 ويعود ذلك لازمة محروقات سنة 2014 التي هزت الدول الريعية مما أدي إلى عودت الجزائر إلى سياسة التقشف مرة أخرى.

ثم تزايد مستمر في عدد المؤسسات من سنة 2018 إلى سنة 2019 ويعود ذلك إلى دعم القوي الذي تعطيه الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المحور الثالث: انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2019

توزعت المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب طبيعة القانونية إلى ثلاثة أصناف وهي المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة الخاصة، المؤسسات المتوسطة والصغيرة العمومية، المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحرف التقليدية.

- **أولا: انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب طبيعة القانونية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م**

الجدول رقم (3): انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب طبيعة القانونية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م

السنة	(PME) الخاصة	(PME) العمومية	(PME) الحرف التقليدية	المجموع
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	586903	591	-	625069
2010	618515	557	-	**619072**
2011	658737	572	-	659309
2012	711275	557	-	711832
2013	777252	557	-	777816
2014	851511	542	-	852053
2015	934037	532	-	934569
2016	1022231	390	-	1022621
2017	1074236	267	-	1074503
2018	1141602	261	-	1141863
2019	1193096	243	-	1193339

المصدر: نشرة المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique،

احصائيات خلال الفترة 2006 - 2019، الاعداد (10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36).

الشكل رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القانونية في الجزائر خلال الفترة (2006-2019)

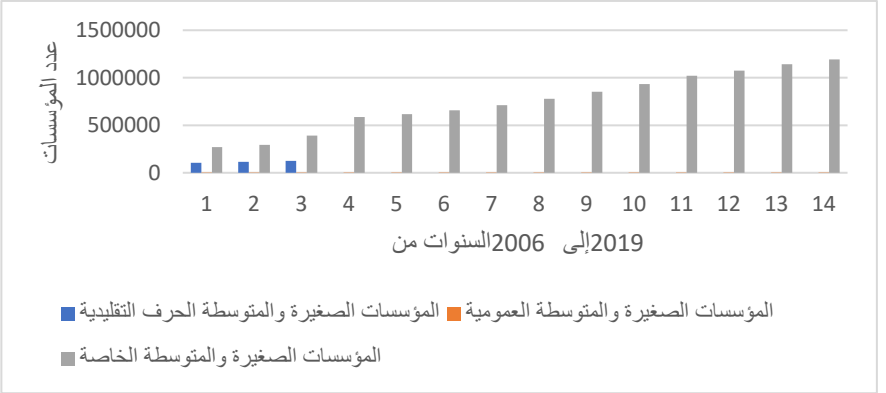

المصدر: مستخرج من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) نلاحظ أن انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب طبيعة القانونية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م، قد توزع إلى ثلاثة انوع (مؤسسات عامة، ومؤسسات خاصة، ومؤسسات الحرف التقليدية)، وقد غلب على التوزيع المؤسسات الخاصة وهذا دليل على أن الدولة الجزائرية في مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق واعتماد النظام الراس مالي بشكل كلي، بينما المؤسسات العمومية فقد كان حضورها ضعيف، أما المؤسسات الحرف التقليدية ظهرت في احصائيات فترة (2006-2008) ثم اختفت ربما لم تقم وزارة الصناعة والمناجم من احصائها لأسباب معينة.

ثانياً: انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب القطاع النشاط بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

ابراز انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب القطاع النشاط بدولة الجزائر الى خمس قطاعات نشاط وهي قطاع نشاط الزراعة، وقطاع هيدروكربونات والطاقة، مناجم والخدمات ذات الصلة، وقطاع نشاط البناء واشغال العمومية، وقطاع نشاط مناجم والخدمات ذات الصلة، وقطاع نشاط الصناعات التحويلية، وأخيراً قطاع نشاط الخدمات، والجدول رقم (4) يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2006-2019)

الجدول رقم (4): انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب القطاع النشاط بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

قطاع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	3186	3401	3599	3642	3806
هيدروكربونات والطاقة، مناجم والخدمات ذات الصلة	793	843	876	1775	1870
البناء واشغال العمومية	90702	100250	111978	122238	129762
الصناعات التحويلية	51343	54301	57352	68803	61228
خدمات	123782	135151	147582	159444	172653
مجموع	269806	293946	321387	369319	345902
قطاع النشاط	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الزراعة	4006	4277	4616	5038	5625
هيدروكربونات والطاقة، مناجم والخدمات ذات الصلة	1956	2052	2259	2439	2639
البناء واشغال العمومية	135752	142222	150910	159775	168557
الصناعات التحويلية	63890	67517	73037	78108	83701
الخدمات	186157	204049	228592	251629	277379
المجموع	391761	420117	459414	496989	537901
قطاع النشاط	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
الزراعة	6130	6599	7068	7387	
هيدروكربونات والطاقة، مناجم والخدمات ذات الصلة	2767	2887	2981	3064	

البناء واشغال العمومية	174848	179303	185121	190155
الصناعات التحويلية	89597	94930	99865	103621
الخدمات	302564	325625	348458	367040
المجموع	575906	609344	643493	671267

المصدر: نشرة المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique، احصائيات خلال الفترة 2006-2019، الاعداد (10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36).

الشكل رقم (3): انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب القطاع النشاط بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

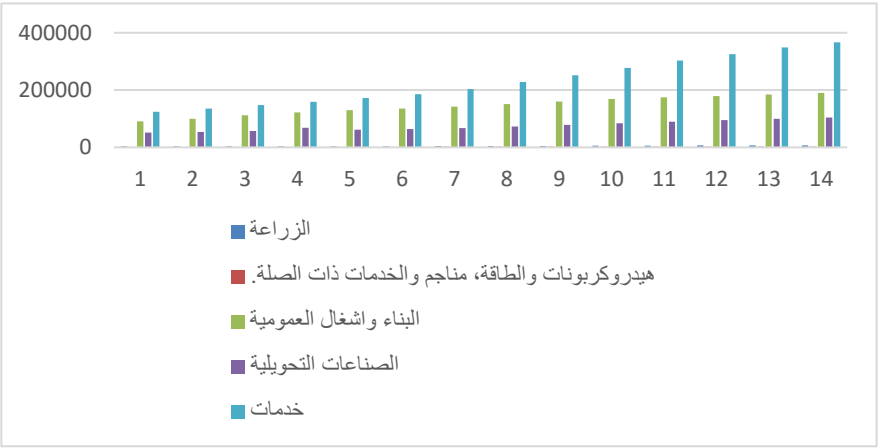

المصدر: مستخرج من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) نلاحظ أن انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط بدولة الجزائر خلال القترة من 2006م إلى 2019م غير متوازن خلال فترة (2006-2019) إذا نلاحظ أن قطاع الخدمات قد استولي على نصيب أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى ويرجع ذلك لسهولة تأسيس وتسيير، والربح السريع الذي يحققه هذا النوع من القطاعات لذلك نري أن المقاولين يتجهون إلى قطاع الخدمات كفرصة لتعظيم ارباحهم.

أما القطاعين الصناعات التحويلية والبناء واشغال العمومية فقد كان نصيبها أقل بكثير من قطاع الخدمات وذلك لصعوبة تسيير واحتياج هذين القطاعين لمصادر تمويل كبيرة بمقارنة مع قطاع الخدمات.

أما قطاع هيدروكربونات والطاقة، مناجم والخدمات ذات الصلة وقطاع الزراعة فقد كان نصيبهما هو ادني وهذا بسبب سيطرت الدولة على القطاع الاستراتيجي وهو قطاع المحروقات والمناجم ولهذا فإن نصيب المقاولين من هذا النوع من قطاعات صغير، أما قطاع الزراعة تدني نصبه يعود إلى عزوف المقاولين للاستثمار في هذا المجال لعوامل نفسية أي المقاول لا رغبت له في الاستثمار في هذا القطاع لظنه أنه يقلل من مكنته الاجتماعية أو عوامل طبيعية قل الأراضي الزراعة في مناطق المقاولين وهو لا يريد التنقل والبحث عن ارض صالحة لزراعة، وإذا رغب في استصلاح الأرضي المحيطة به قد تكلفه أموال طائلة، أو بسبب عوامل مالية حيث ان الاستثمار في هذا القطاع يتطلب أموال طائلة مع زيادة نسبة الخطورة أي تحقيق الربح غير مضمون لأن المحصول الزراعي يخضع الأحوال الطقس.

ثالثاً: انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

الجدول رقم (5) يوضح انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

الجدول رقم (5): انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

	2006	2007	2008	2009	2010
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270
الجنوب	26242	28550	31550	34960	37714
المرتفعات	80072	87666	96354	105085	112335
	2011	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الشمال	232664	248985	316364	344405	373337
الجنوب	39951	42816	40517	43672	46525
المرتفعات	119146	128316	102533	108912	118039
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	
الشمال	400615	424659	447817	467128	

الجنوب	49595	51508	54211	56550
المرتفعات	125696	133177	141465	147589

مصدر: نشرة المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique، احصائيات خلال الفترة 2006-2019، الاعداد (10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36).

الشكل رقم (4): انتشار تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية بدولة الجزائر خلال الفترة من 2006م إلى 2019م.

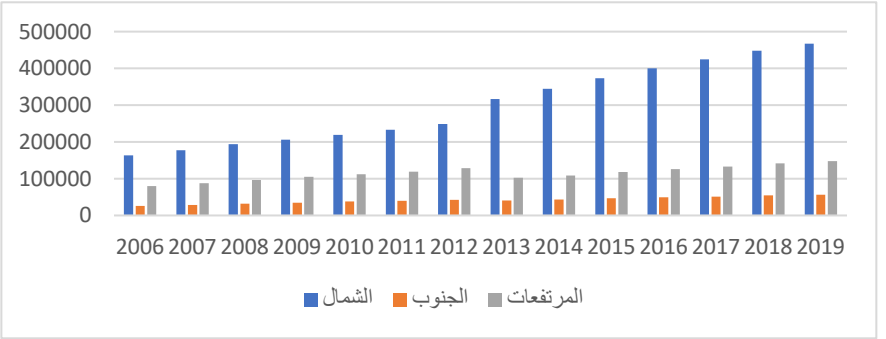

المصدر: مستخرج من برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) نلاحظ أن انتشار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركز في المناطق الشمالية أي مناطق القريبة من المدن الكبرى في الجزائر والعاصمة الجزائرية والنقل البحري وتهميش المناطق الأخرى خاصة الجنوب على الرغم من أنه يمثل نسبة تفوق 70% من مساحة الكلية لدولة الجزائر وتمركز الثروات الباطنية فيها.

خاتمة:

لقد أولت الجزائر إهتماما بالغا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذلت جهود معتبرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على هذا النوع من المؤسسات، ورغم ذلك فإن تطور تعداد وتوزيع هذه المؤسسات لم يكن كافياً لتحقيق الأهداف المسطرة.

فقد كان تطور عدد وتوزيع المؤسسات غير متوازن وهذا ما توضحه البيانات سابقة الذكر وما رافقها من تحليل، ومن الواضح سيطرة المؤسسات الخاصة الصغيرة جداً والصغيرة على النسيج الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1.تعدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكل دولة تعرف المؤسسات حسب معاييرها الخاصة وحسب العوامل الاقتصادية والسياسية والتقنية المميزة للبلد.
2.اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على المعيار الكمي.
3.تذبذب تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بدولة الجزائر خلال الفترة 2006-2019 بسبب أزمتي المحروقات 2008 و2014.
4.حسب الطبيعة القانونية سيطرت المؤسسات الخاصة على التوزيع.
5.حسب قطاع النشاط سيطر قطاع الخدمات على توزيع المؤسسات وهذا يعود إلى سهولة إنشاء المؤسسات الخدماتية وسرعة تحقيقها للأرباح مقارنة بالمؤسسات التي تنشط في قطاعات أخرى.
6.تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية وضآلة عددها في المناطق الأخرى، وهذا لقرب المواد الأولية والموانئ والمدن الكبرى، تليها المرتفعات أو المناطق الداخلية وأخيرا المناطق الجنوبية.
7.رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو تنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها مازلت بعيد كل البعد عن تحقيق هذا هدف.

التوصيات:

*تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الظل.
*تطوير هيئات الدعم وتشجيع انشاء المؤسسات في مناطق المرتفعات والمناطق الجنوبية.
*توفير التهيئة القانونية والتشريعية والبيئية المناسبة للاستثمار.
*توجيه المقاولين نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الأنشطة الأخرى من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي.

المراجع

(1) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الجريدة الرسمية الجزائرية، "قانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانون رقم 02-17"، *العدد*02، سنة 2017
(2) معطا الله محمد، "تأثير عوامل ديمغرافيا المؤسسات على انشاء واندثار المؤسسات الصغيرة في الجزائر-دراسة إحصائية تحليلية (2016-2002)"(رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- ، 2019

(3) وزارة الصناعة والمناجم في الجزائر، "نشرة المعلومات إحصائية"، https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique، احصائيات من 2006 إلى 2019، الاعداد (10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36).

(4) الهادي براي، "عوامل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة،المجلد 03، العدد* 01، سنة 2020

(5) أمينة مولاي، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد 7، العدد* 01، سنة 2020